عندما نشغل بهذا الخطاب النصي ونصف طريقة قيامه بوظائفه، فإننا نلاحظ أن النظم البنيوية التي تكوّنه تتصل من الوجهة التداولية بظروف إنتاجه، مثلما تتصل بمشكلات فهمه وقراءته[1].

وفي النهاية نخلص إلى أنّ النص ينتج معناه بالتكييف الدلالي للأجزاء في ضوء البنية الكلية الشاملة للنص لا بالانتقال من الجزء إلى الكل.

IV- عملية الفهم ضمن إطار الوظائف الاتصالية للخطاب النصّي:

إن عملية الفهم تشكل دائرة مغلقة تحكمها قوانين محدّدة خاصّة بها، بينما تتّسع عملية التفسير لقضايا أخرى تتحكم بها عوامل متباينة وفي حين لا يتطلب فهم الوحدة اللّغوية مهارات خاصّة، فإنّ عملية التفسير تحتاج إلى مهارة إضافية، وعلى الرغم من اقتناع علماء النفس بأنّ الاتصال التفاعلي لا يقتصر على الفهم فقط، بل يتعدّاه إلى مرحلة التفسير فإنهما قد أدمجا في بوتقة واحدة، يشار إلى تحقيقهما بنجاح عملية الاتصال التفاعلي[2].

ونظرا لأهمية عملية الفهم، فقد بدأ التحول في مجال علم النفس المعرفي خلال الفترة الأخيرة من تحليل فهم الجملة إلى فهم النص/ الخطاب. ويلتقي علم اللغة بعلم النّفس المعرفي في الجانب الذرعي (المقصدي)، لكون التحليل اللّغوي بحاجة إلى نواح غير ظاهرة في الخطاب، ومجال وجودها هو التحليل

---

1)- Analisis del discurso, P: 36.

- نقلا عن بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: 107.

2)- مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، د.فالح شبيب العجمي، عالم الفكر، المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب، دولة الكويت، المجلّد 28، العدد01، يوليو/سبتمبر 1999، ص: 346-347.

النفسي لذلك بذلت -كما يقول محمد مفتاح- محاولات للخروج بها من ميدان علم النفس إلى مجال اللسانيات[1].

IV-1- تحليل عمليات التلقي وتأثيرها:

يتعيّن على الدارس البلاغي للخطاب أن يتبنّى منهج اللسانيات الوصفية، ببعده الديناميكي المفتوح، محاولا تحديد الأشكال اللّغوية المناسبة في النص دون إغفال للمحيط الذي وردت فيه، وذلك للكشف عن الاطّرادات الظاهرة ووصف حركتها.

فمحلّ الخطاب يعتبر الكلمات والعبارات والجمل التي تظهر في المدونة النصيّة لخطاب ما، دليلا على محاولة المنتج، توصيل رسالة إلى متلقي، مما يجعله يعنى على الخصوص ببحث كيفية وصول متلقّ ما إلى فهم الرسالة المقصودة من قبل المنتج في مناسبة معيّنة. وكيف أن متطلبات المتلقي المفترض تؤثر في تنظيم خطاب المنتج، وتتّخذ هذه المقاربة الوظيفة التواصلية مجالا أوليا للبحث، وبالتالي تسعى إلى وصف الشكل اللّغوي ليس كموضوع ساكن، وإنّما كوسيلة منظمة دينامية للتعبير عن الدلالة المقصودة[2].

وتساوقا مع هذا، يتمثل حكم القيمة في التعبير بشكل ظاهر أو ضمني عن مدى الرضى والارتياح الجمالي للوظيفة التي يقوم بها النص، أو الضيق بها والتبرّم منها. فهو يفترض سلّماً من القيم يصعب قياسه علميا حتى الآن؛ لأنه يرتبط بمتغيرات كثيرة ذات طابع نفسي واجتماعي وثقافي، يمكن أن يكون

1)- دينامية النص (تنظير وإنجاز)، محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1990، ص: 38.

2)- بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: 127.

خاضعا لتأثير أنظمة قيميّة أخرى أخلاقية ودينية وسياسية ماثلة لدى المفرد المتلقي شعوريا أولا شعوريا والدراسة المتعمقة للاستجابة الماثلة في حكم القيمة تنتمي إلى مستوى آخر من البحث الذي يتطلب منهجية وتصوّرات مختلفة عن تلك التي تقوم بتنميتها البلاغة والأسلوبية[1].

ومن هذا الجانب يرى «بيريلمان» أن التمييز بين أحكام الواقع وأحكام القيمة لا يمكن أن يكون مطلقا؛ لأنه يعتمد على درجات مختلفة من الكثافة والتداخل في كثير من الأحيان اعتمادا على المفهوم الجديد للتأويل الذي يرى «هانز جورج غادامير» أنّه «يتمثل في التركيز على الوحدة الوثيقة بين اللّغة والفكر باعتبار هذه الوحدة هي الفرض الذي تنطلق منه الألسنية وتصبح بفعله علما،... فعن طريق تحليل الظاهرة التأويلية؛ نجد أنفسنا في مواجهة الوظيفة الكلية للفعل اللّغوي، وفي انكشافها تمتلك الظاهرة التأويلية مدلولا كليّا»[2].

على أنّ أكبر تحدّ واجهته التداوليات المعاصرة منذ مطلع الثمانينات، تمثل في وصف عملية التأويل (التفسير) التامّة للقول، نظرا للإشكالات التي بدأت تظهر وتطرح في مختلف مجالات العلوم التواصلية حيث تعدّدت المناهج والمقاربات النظرية في محاولة لسدّ الفراغات وضبط المفاهيم وتحديد الآليات، وذلك كله بغرض الوصول إلى نتائج تلائم التطورات التي عرفتها المجالات التواصلية الآلية (الحاسوب، والعقول الالكترونية، والانترنيت،...)[3].

---

1)- Discourse Analisis, G.yule brown, Campridge, 1983-P. 245.
- نقلا من بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: 128.

2)- فن الخطابة وتأويل النص ونقد الايديولوجيا، هانز جورج غادامير، ترجمة: نخلة فريفر، مجلة العرب والفكر العالمي، بيروت، 1988، ص: 34.

3)- إشكالات التواصل والحجاج، ص: 20.

وهكذا، توزعت جهود التداوليين بين مقاربتين لوصف عملية التأويل[1]:

– المقاربة الأولى: تتعلق بتأويل جزئي للجملة، وانطلاقا من المكونات الداخلية (تركيب، دلالة، فونولوجيا) وتندرج داخل التأويل اللساني.

– المقاربة الثانية: ويتعلق التأويل بإسناد مرجع معيّن لمختلف الحدود الداخلية للقول على أنّ المرجع يشير بصفة عامة إلى أشياء العالم، وتندرج هذه المقاربة داخل التأويل التداولي.

وممّا يلاحظ، أنّ هاتين المقاربتين غير متكافئتين على مستوى التحليل؛ لأن ما يمكن أن تحقّقاه، يمكن أن يكون متشابها في بعض أجزائه بالنظر إلى الدلالة أو المعنى أو المرجع، وهي عناصر لا تخرج عن الهدف والغاية من كل تأويل للقول؛ وهكذا فإن الإشكال الذي طرح مع التداوليات منذ ظهورها هو: كيف يمكن الفصل بين عمليتي الفهم التي تكون أسرع، وعملية التأويل التي تأتي في مرتبة ثانية لتحليل أو معالجة الفهم[2] الحاصل بين المتخاطبين.

ولمعالجة هذا الإشكال، لابدّ من الإحاطة الشاملة لمفهوم التأويل، ثم إبراز التقاطعات المختلفة لبعض النظريات التي تعرضت لعملية التأويل.

فمفهوم تأويل الأقوال هو عملية مرتبطة بواقع وحقيقة الأقوال؛ ذلك أن التأويل يفترض إجراءات تحليلية وصفية لعمليات كلاميّة، موجودة فعلا، أي متحققة بفضل اللّغة، التي هي نظام مزدوج: نظام من العلامات والرموز

1)– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2)– Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, ed. Seuil, Paris, 1972, P:133.

اللسانية، ونظام معرفي سيكولوجي وعلى هذا الاعتبار تطرح إمكانتان إجرائيتان لمفهوم التأويل[1].

– الإمكانية الأولى: يكون للتأويل فيها موضوع واحد هو وصف عملية الفهم التي تحقّق عن طريق اللّغة وحدها، وهذا الوصف ليس له أية علاقة بالحقول المعرفية الأخرى (نفسية سياقية،...).

– الإمكانية الثانية: يكون التأويل فيها مندمجاً داخل منظومة عامة للعمليات المعرفية التي تحقق الفهم، وهي منظومة تسمح بالإحاطة بكل الحقول المعرفية التي تدور في فلك الفهم الشامل للقول.

وبناء على هاتين الإمكانيتين ظهرت النظرية التداولية المعرفية التي أرسى قواعدها كل من «سبيربر» و«ولسون» في كتابهما «الإصابية» (Pertinence)، هذا الكتاب الذي ينطلق في تحليله لعملية الفهم من مجموعة من المبادئ والمفاهيم أبرزها مبدأ الملاءمة[2].

IV–2– مبدأ الملاءمة (الإصابية):

هو مفهوم ذو خصوصية سيكولوجية، يعمل على اختيار ما يأخذ باهتمام المتخاطبين وما يثير فيهم من أقوال وحجج فكل الكائنات البشرية تمتلك حدس الإصابية وذلك أنها تستطيع التمييز بين المعلومات الملائمة وغير الملائمة، على الأقل بالنسبة لسياق معيّن. ومن هنا فإن الفهم يمثل درجة الملاءمة لا وجودها أو غيابها فقط؛ ما دامت المعلومات متعلقة بنظام من

1)– Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage, ed. Seuil, Paris, 1972, P:133-140.

2)– إشكالات التواصل والحجاج، ص: 22.

المعتقدات ومندمجة ضمن هذا النظام وبالتالي فهي لا تتركه عاريا، وإنّما تعمل على تعديلات معينة هي من مستويات مختلفة[1].

يستنتج من هذا أنّ دور المعلومة الجديدة من شأنه الرفع أو التقليل من درجة معتقدات النظام، أو التأكيد والنفي، ممّا يكشف عن بعض التضمينات السياقية التي بإمكانها أن تجرّ إلى معتقدات أخرى؛ تؤدّي في النهاية إلى تفاعل المعلومة الجديدة بالمعلومة القديمة.

وعلى حدّ تعبير «بيريلمان» فإن مبدأ الإصابية ليس قاعدة، ولكنه يشتغل كمحرّك لعمليات التأويل على مستوى النّظام المركزي للفكر[2]، وبذلك فهو يختلف عن المبدأ الكرايسي والمبادئ التي تفرعت عنه. باعتبار هذه المبادئ معايير وقواعد يجب على المخاطبين معرفتها بهدف تحقيق التواصل الفعال، وإن كان بالإمكان خرق هذه المبادئ، في حين أن الإصابية لا تتطلب من المتخاطبين معرفة مسبّقة، وبالتالي لا يمكن خرقها؛ لأنها موجودة مسبّقا عند كل الكائنات البشرية[3].

وهكذا، فإن الإصابية تعدّ مبدأً يكون أصلا في كل تواصل، وهذا المبدأ مؤسس على التصوّر الاستدلالي والمعرفي، ومدعم في الآن ذاته بأسباب سيكولوجية ومنطقية يصعب خرقها؛ ومن أجل ذلك تعتبر الإصابية قاعدة لفعل التواصلي بامتياز[4].

---

1)- Dictionnaire critique de la communication, P: 894.

2)- Théorie de l'argumentation, P :25.

3)- إشكالات التواصل والحجاج، ص: 34-35.

4)- المرجع نفسه، ص: 35.

وعلى الجملة، فإن النظريات التداولية التي ارتبطت بدراسات كل من «أوستين وسورل» و«كرايس وديكرو» كان من نتائجها أنها قلّصت من دور التحليل المنطقي اللساني، واتسع مجالها إلى التحليل الخارجي للأقوال، عل اعتبار أن هذه الأقوال مرتبطة بالوقائع الخارجية القابلة للتحقق، وأن الكلام مرتبط بالاستعمال العادي أي اللغة اليومية[1].

ولعل العمل الجبّار الّذي قام به كرايس في تقعيد التخاطب، كان له الدّور الأساس في تحديد المبادئ الرّئيسة في عمليات المحادثة، وأشكال التواصل بين المتخاطبين؛ هذه المبادئ التي ساهمت في إبراز القيمة التداولية للكلام، وأعطت مفهوما جديدا للمعنى الضمني، والمعنى المعجمي، ولمعنى التأويل والفهم،وعالجت إشكالات المقامات والسياقات التي كانت تقف في وجه التحليل المنطقي التقليدي، معالجة أخذت بتوظيف نتائج العلوم المعرفية[2].

فالمعول عليه في العلوم المعرفية؛ هو أنّها تمثّل تآلفا لمجموعة من العلوم المستقلة؛ بعضها وصفي تجريبي (علم النفس المعرفي، اللسانيات، والأنطروبولوجيا المعرفية) وبعضها نظري تطبيقي (الذّكاء الاصطناعي) هذه العلوم التي تلتقي في استهدافها للعمليات الآلية التي يشتغل بها الذهن البشري؛ من تفسير، وتجميع، وإنتاج للمعارف وتأويلها.

IV–3– أنواع الفهم:

ويوجد نوعان من الفهم: فهم إجابي، يفترض كمّا كبيرا من الذكاء، ويعدّ مهمّة غاية في التعقيد وهو ما يمكن ما يسمى «البصيرة» (Insight)،

1)– المرجع نفسه، ص: 22.

2)– المرجع نفسه، ص: 23.

وينشأ هذا الفهم عندما يصبح هذا الفهم مشكلة[1].

أما النوع الثاني فهو الفهم السلبي: وهو ما تحققه أغلب الناس بسهولة فطرية، ممن ليس لديهم فهم إيجابي، أو ليس لديهم منه إلاّ القليل، فهذا الفهم شكل من «المعفة الضمنية» أو «القدرة المعرفية» السلوكية، وهي إمكان الكفاءة لفعل الكلام، وهي باختصار «عادة» (Habit)، ومعلوم أن كل ما يمارسه الإنسان بقوة العادة يعمله بشكل طبيعي؛ أي دون إعمال فكر، فالعادة –إذن– توجد مقابل التفكير الواعي، ومن أجل ذلك يختلف «الحدس العام» (Commonsense)، من زمن لآخر، ومن مكان إلى غيره، فهو ليس «طبيعيا» بل «ثقافي» لأن العادة ثقافة ونوع من الطبيعة الثانية، لذا يعطي الحدث العام قالبا تكوينيا جاهز الصنع، الشيء الّذي يمن بواسطته تفسير الوقائع والأحداث اليومية[2].

ولعلّ هذا ما ذهب عليه «ابن رشد» في كتابه «فصل المقال» حينما قال: «ولما كان مقصود الشرع تعليم الحق والعمل بالحق، كان التعليم صنفين؛ تصوّرا وتصديقا، كما بيّن ذلك أهل العلم بالكلام. وكانت طرق التصديق الموجودة للناس ثلاثة؛ البرهانية، والجدلية، والخطابية. وطرق التصور اثنين؛ إما الشيء نفسه، وإما مثاله. وكان الناس كلّهم ليس في طباعهم أن يقبلوا البراهين، ولا الأقاويل الجدلية فضلا عن البرهانية، مع ما في تعليم

1)– مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 375.

2)– Understanding a phenomenological, pragmatic, Analysis in philosophy, no19, G.B.Madison, Connecticut, green wood press, 1982, P:155-158.

– نقلا عن مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 357.

الأقاويل البرهانية من العير، والحاجة في ذلك إلى طول الزمان لمن هو أهل لتعلمها، وكان الشرع إنما مقصوده تعليم الجميع، وجب أن يطون الشرع يشتمل على جميع أنحاء طرق التصديق وأنحاء طرق التصوّر»[1].

يفهم من هذا القول أن طرق التصديق منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص، ومن أجل ذلك يواصل ابن رشد قائلا: «ولّما كانت طرق التصديق منها ماهي عامّة لأكثر الناس -أعني وقوع التصديق من قبلها- وهي الخطابية؛ والخطابية أعم من الجدلية، ومنها ماهي خاصّة لأقل النّاس وهي البرهانية. وكان الشرع إنّما مقصوده الأوّل العناية بالأكثر من غير إغفال تنبيه الخواص، كانت الطرق المصرح بها في الشريعة هي الطرق المشتركة للأكثر في وقوع التصوّر والتصديق»[2].

وانطلاقا من هذا الرأي فأصناف الناس في الشريعة من منظور ابن رشد على ثلاثة: «صنف ليس هو من أهل التأويل أصلا؛ وهم الخطابيون الّذين هم من جمهور الغالب، وذلك أنه ليس يوجد أحد سليم العقل يعرى من هذا النوع من التصديق، وصنف هومن أهل التأويل الجدلي وهؤلاء هم الجدليون بالطبع فقط، أو بالطبع والعادة، وصنف هو من أهل التأويل اليقيني، وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصنعة، أعني صناعة الحكمة»[3].

---

1)- تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، د.ط، د.ت، ص: 50.

2)- تلخيص الخطابة ابن رشد، ص: 50-51.

3)- فصل المقال، ابن رشد، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1981، ص: 52.

ويبدو أنّ هذه الآراء التي جاء بها ابن رشد كانت جديرة بأن تثير ردّ فعل عنيف من قبل الأصوليين المسلمين الّذين رأوا فيها انصياعا كليّا للفلسفة اليونانية، ومن هؤلاء الأصوليين «ابن القيم» الذي يردّ على ابن رشد قائلا: «ويضنّ جهال المنطقيين وفروخ اليونان، أن الشريعة خطاب للجمهور، ولا احتجاج فيها، وأن الأنبياء دعوا الجمهور بطرق الخطابة، والحجج للخواص، وهم أهل البرهان، يعنون أنفسهم، ومن سلك طريقهم. وكل هذا من جهلهم بالقرآن؛ فإنّ القرآن مملوء بالحجج والأدلّية والبراهين في مسائل التوحيد وإثبات الصانع والمعاد»[1].

ومهما يكن من أمر، فإن اختلاف دارسي الخطاب القرآني يعود إلى اهتمام البلاغيين بمقتضى الحال، وهو مدار الحديث في صحيفة بشر بن المعتمر الّذي رأى فيها بديلا لدروس إبراهيم بن جبلة السكوني في تعليم الخطابة؛ هذه الصحيفة التي يقدّم من خلالها جملة من الآراء تتعلّق بأحوال المستمعين وكذا بقضية الفهم ومطلعها كالآتي:

«والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ من مقام من المقال، فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، إلى أن تفهم العامة معاني العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة التي تلطف على الدهماء، ولا تجفو على الأكفاء فأنت البليغ التام[2].

1)- الجدل في القرآن، محمد التومي، الشركة التونسية، تونس، 1980، ص: 244.
2)- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: د.درويش جويذي، ج91/1.

واعتمادا على ما جاء في هذه الصحيفة «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها، وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكلّ حالة من ذلك مقاما، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات. فإن كان الخطيب متكلّما تجنّب ألفاظ المتكلّمين، كما أنّه إن عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى الألفاظ به، ألفاظ المتكلمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم وإلى تلك الألفاظ أميل وإليه أحنّ وبها أشغف[1].

ومن منظور الجاحظ يمكن لهذه القاعدة أن تخرق في الخطاب عامة على وجه التظرّف والتملّح، كقول الشاعر أبي نوّاس[2]:

وذَات خَدٍّ مُوَرَّدٍ ... قُوهِيَّةِ المُتَجَرَّدِ
تَأْمَلُ العَيْنُ مِنْهَا ... مَحَاسِنًا لَيْسَ تَنْفُدِ
فَبَعْضُهَا قَدْ تَنَهَى ... وبَعْضُهَا يَتَوَلَّدِ
والحُسْنُ فِي كُلِّ عضوٍ ... مِنْهَا مَعَادٌ مُرَدَّدُ

يستنتج من هذا، أن اللّفظ العامّية والوحشي، يوافق البدوية الأعرابيّ: وذلك «أنّ الوحشي من الكلام يفهم الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوق، وكلام الناس في طبقات كما أنّ الناس لأنفسهم في بقات»[3]؛ ومن أجل ملاءمة الكلام لشخصية الخطيب نصحوا بأن يحتفظ للنّادرة بلغتها،

1)- البيان والتبيين، الجاحظ، ص: 92.
2)- المرجع نفسه، ص: 94-95.
3)- البيان والتبيين، ص: 95.

وألاّ يدخل عليها أيّ تحسين في الإعراب أو اللّفظ، أو التلفّظ[1].وعلى ضوء مراعاة مقتضى الحال، وأنّ لكل مقام مقالا، صنّفت البلاغة العربية فيما بعد؛ المخاطبين الّذي يلقى إليهم الخبر على أصناف ثلاثة:

- مخاطب خال الذهن.
- مخاطب شاكّ متردّد.
- مخاطب جاحد منكر.

على أن درجة تأكيد الخطاب تتصاعد حسب هذا التركيب، كما أنه يمكن لكل صنف من هذه الأصناف الثلاثة أن يوضع مكان الآخر، وذلك حسب الملابسات التي يحدّدها أو يفرضها المقام[2].

وانطلاقا مما جادت به بلاغة القدامى والمحدثين تمّ تحديد أنواع الفهم، ولكن هل الفهم مطلقا؟

قبل التطرق إلى الإجابة عن هذا السؤال هناك إشكالية المعرفة، وهو سؤال مركزي في العلم المعرفي طرحه بشكل دقيق العالم اللساني النحوي «نوامتشومسكي» سنة 1975 الّذي يقول: «كيف يحدث أن الكائنات البشرية بارتباطها المحدود والشخصي بالعالم تكون رغم ذلك قادرة على معرفة ما تعرفه»[3]. فالإنسان يملك معرفة ما، عن حقائق ذ موجودة فعلا، وعن بعد (Distal) سواء كان طبيعية أو اجتماعية أو رياضية أو لسانية، ويدخل مباشرة معها في تفاعل معظم الحواس، ثم بواسطة الحدس، وأخيرا عن طريق التفكير

1)- بلاغة الخطاب الإقناعي، محمد العمري، ط2، ص: 34.

2)- بلاغة الخطاب الإقناعي، ص: 35.

3)- Dictionnaire critique de la communication, P :874.

المعقلن، يستحضر تلك الحقائق الموجودة ليوظّفها متى دعت الضرورة إلى ذلك[1].

ولكن المعرفة التي يمتلكها الإنسان وينشدها ويشيّدها لا تتأتى هكذا؛ وإنما عن طريق البنيات الإدراكية وعمليات الإدراك، هذه البنيات التي تطرح إشكالات حول طبيعة النظام الّذي يشتغل به الذهن البشري، وكيف يستقبل ويرسل، وكيف يستنتج، فالذهن البشري نظام كلي يشتغل وفق آليات فيزيائية من أجل نمذجة البنيات والعمليات الإدراكية، وتشغيل البرنامج المعرفي وبالتالي تحقيق المعارف[2].

وفي الحقيقة، فإن الفهم يتجه ضرورة إلى سوء فهم نفسه، لأنّ أولى مراحل التحرّر لدى المرء من أوهام الفهم أن يعي ذلك؛ فهو لكي يحصل على بعض الفهم، يجب عليه أولا أن يراعي أن كلّ المعرفة اعتقاد فحسب، وأنه لا يوجد فهم يكون حقا مطلقا، ويكون معفة للحقيقة، وذلك أن الاعتقاد لا يمكنه أن يسائل نفسه، ولكننا نستطيع أن نحرّر أنفسنا من الغوغائية[*] متى جان اتجاهنا المتأصّل لأخذ الأشياء عن معتقداتنا عن الحقيقة نفسها[3].

IV-4- عوامل تكوين فهم الخطاب:

IV-4-1- التوقعات:

السائد أن المتلقي يبدأ الفهم بعد تلقيه للرسالة موضوع الخطاب، ويستغرق ذلك إجراءات متتالية توصله في النهاية إلى الفهم الكلي للخطاب؛ ولأن السامع يتلقّى الرّسالة دون إرادة منه، فإن توقّعاته لمضامين الخطاب

1)- إشكالية التواصل والحجاج، ص: 24.

2)- Dictionnaire Critique, P : 873-876.

* الغوغائية: تكون باعتبار المرء اعتقاده قاطعا وغير قابل للنّقد.

3)- مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ث358.

تكون أقلّ درجة من توقّعات متلقي النصوص المكتوبة، وذلك أن القارئ لا يتعامل مع النص بشكل محايد وبريء، ولا يذهب إلى عالم النص وهو صفحة بيضاء، بل تكون لديه معلومات مختزنة في ذاكرته، تسمح له بالتعميم اعتمادا على مبدأ النظير، كما أن النص بخصائصه الظاهرة هو الذي يتيح للمتلقي القيام بعمليات المقايسة والتصنيف والتماس الخصائص النوعية[1].

ويقدّم كل من «ريزبك» (Riesbeck) و«شانك» (Schank) «في دراستهما «التحليل التصوري» ما يدعّم مبدأ الدور المهم الّذي تسهم به التوقعات في فهم القارئ، حيث ينسبان جزءا كبيرا من الفهم إلى توقعات تصوّرية وليست معجمية، ويجزمان بأن تصنيف المفردات يتم على أسس من التوقعات في ذهن المتلقي أثناء تعامله مع النص اللغوي الّذي يكون بحاجة إلى نقله إلى تصورات بغرض تحليله وفهمه وتفسيره[2].

وتنشأ توقعات المخاطب كذلك من مدى معرفته بشخص الخطيب وخلفيته، وكذا من الإمكانات الذهنية والتصوّرية التي يمكن أن تظهر في أقواله، كما أن للمسافة الزمانية والمكانية والاجتماعية دورها في طبع توقّعات المتلقي إلى جانب بعض العوامل النصيّة والسياقية، مثل معرفة لموضوع أو سياق الخطاب، أو سياق أحداثه أو الوضع الجسمي للأطراف المشاركة من حيث هيئة الجسم وطبيعة الحركة، وتقاسيم الوجه ممّا يجعل التوقعات أكثر دقة وتحديدا[3].

---

1)- دينامية النص، محمد مفتاح، ص: 42.

2)- مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 260.

3)- تحليل الخطاب، ج.ب.براون، ج.بول- ترجمة محمّد لطفي الزّليطي، منير التريكي، الرياض، مطبوعات جامعة الملك سعود، 1997، ص: 48.

IV-4-2- الأحكام المسبقة:

وللأحكام المسبقة أيضا دورها في بناء توقعات المتلقي، حيث تجعله مستعدّا لتقبل التوقع على أنه حكم فعلي «فقد ننظر إلى التحيّز العنصري مثلا، على أنه مظهر لنمط محدّد من التفكير، بشأن أفراد نصادفهم لعهد قريب، فتمنحهم صفات وأفعالا مخصوصة على أساس نسق ذهني مسبق، رسمناه لأفراد من جس معيّن... فبدلا من اعتبارها قيوداً حتمية تحدّد كيفية فهمنا للخطاب، يمكن اعتبار الأنساق الذهنية بمثابة الخلفية المعرفية المنظمة التي تقودنا إلى أن نتوقع أو نتنبّأ بمظاهر معينة في تأويلنا للخطاب»[1].

IV-4-3- الصّفات الشخصية للمتلقي:

ليست المعرفة أو التوقعات فقط هي التي تلعب دوراً مهما في الفهم والتمثيل الإدراكي، بل أيضا الصفات الشخصية للمتلقي، تلك الصفات التي تترسّخ من خلال التجارب الحياتية والخبرات الذهنية التي يَبْنيها في الوعي أو اللاوعي، والتي على ضوئها تكون محصلة الفهم الأولية مناسبة لما اخترته من قبل أو غير مناسبة، إذ تقوم عمليات فهمه على ربط كل حدث أو حالة بالتجارب السابقة المشابهة، ويتم ذلك من خلال أقيسة ذاتية الصنع يخزن فيها ما لا يتلاءم معها بوصفه نمطا جديدا[2].

واعتماداً على الصفات الشخصية للمتلقي، يجب أن يفرّق بين الفهم الشخصي للخطاب والفهم الشخصي للموقف الّذي يتحدّث عنه الخطاب،

1)- تحليل الخطاب، ج.ب.براون، ج.بول، ص: 296.

2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ففي الحالة الأولى يكون موضوع الاعتقاد أو الرأي أو الصفة الوظيفية المباشرة للسياق التواصلي الحالي، وهو بذلك يتضمن تقويما للخطاب أو بعض صفاته، أو تقويما للفعل الكلامي المكوّن بواسطة التلفظ بالخطاب، أو تقويما للمتكلم، أمّا في الحالة الثانية فتشكل الآراء أو الاعتقادات أو الصفات بمراعاة ما تعود إليه من مرجعية موضعية أو شمولية في الخطاب مثل: الحدث السياسي أو الحالة الاجتماعية أو المشاركين في مثل تلك الأحداث والمواقف[1].

وعلى أساس هذه العوامل التي تساهم بشكل فعّال في الفهم، يوجد لدى «روبرماثيير» (Roepert Matthier) استعارة يشبه فيها تلقي الرسالة اللّغوية بعمل محقّق الجريمة الذي يتحرّى الجزئيات ويحاول أن يطابق بين ما يوجد في مشهد الجريمة وما لديه من ملفات المتهمين في تطابق البصمات أو اتفاق يدعو إلى تأكيد التهمة، فرجل التحرّي يضيف من عنده معلومات إلى الوقائع الفيزيائية بالاعتماد على تجربته الذاتية، وفي إدراك الكلام يُعيد بإيجابية بناء حلقات القطع الصوتية، التي يفترض أن تكون قيلت من قبل المتكلم، بأخذ المفاتيح المعطاة في الموجات الصوتية التي سمعها. واعتمادا على معرفته بطريقة عمل لغته وأيضا على كيفية عمل الأصوات اللّغوية يُضيف معلومات يُكمل بها ما يفوته سماعه أو ما لم يفهمه من الرسالة[2].

1)- Opinions and attitudes in discourse comprehension, Language and comprehension, T.A.Van dijk, ed J.F, Ny, w Kintch, Amsterdam, North Holland publishing company, 1982, P: 37.
- نقلا عن: مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 364.

2)- Understanding and producing speech E. Matthier and T.Roeper, Great Britain Fontana Paperbacks, 1983, P: 70.
- نقلا عن: مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 364-365.

وتلقي الرسالة يقوم على ما نسمع أو نرى، لكن ماذا نسمع؟ وماذا نرى؟

حتى وقت قريب كان ينظر بين علماء اللّغة والنفس، أن المستمع أشبه ما يكون بالطابع على الآلة الكاتبة «فهو يتلقى الرموز الصوتية المفردة التي تتألّف منها الكلمات بشكل سلبي تماماً، ثم يطابقها على الأصوات اللّغوية المخزونة في ذهنه، فيتعرّف عليها الواحدة تلو الأخرى»[1].

غير أن هذه النظرية لم تعمّر طويلا، إذ جاءت تجارب عديدة أثبتت بطلانها، فمن الناحية الصوتية البحتة ليس بإمكان الفرد أن يسجّل الأصوات منفردة وبالتتابع لأسباب كثيرة، إنّ مجرّد النظر إلى سرعة النطق بتلك الأصوات يجعل هذا الأمر مستحيلا[2].

وهكذا، فإن كل ما يستطيع المستمع أن يستخلصه من الأصوات التي يسمعها، لا يعدو أن يكون دليلا على محتوى الرسالة الصوتية، أو إطاراً عامّا يمكنه من إعادة بناء الجمل؛ ومن أجل ذلك يشبه العلماء دور المستمع بدور المحقق الجنائي الذي تتجمّع لديه أدلة مختلفة غير مترابطة في ظاهرها فيحاول هو أن يربطها معاً ليهتدي بها إلى دليل متكامل يرشده على هوية المجرم[3]، كما أشار إلى ذلك (روبيرماثيير).

ولعلّ من نافل القول، أن نشير إلى أنّ عمليتي الكلام والاستماع محاطة كثيرا بظروف قد تكون غير مواتية فتشوه الأصوات أو تعرقل مسيرتها في

1)- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987 ص: 200.

2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3)- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 201.

الهواء، أو تعترض تلك المسيرة أو تقحم فيها أصواتا أخرى بحيث لا تصل الرسالة الصوتية واضحة وضوحا كاملا إلى أذن السامع.

ومعلوم أن كل مستمع يحاول أن يتخلص الرسالة الصوتية التي يحتمل أن تكون قد صدرت عن المتكلم، مستفيدا من معرفته المسبقة للّغة، وهذه المعرفة المتبعة أمر هام للغاية لسببين: أولهما؛ أنّها تزود المستمع بتوقعات معينة من حيث الأصوات التي يسمعها، كما أنّ هذه التوقعات تنسحب أيضا على النظام اللّغوي مثلما تنسحب على نظام المعاني في اللّغة[1].

ولا أحد ينكر أنّ كل إنسان سوي مزود في ذهنه بمعرفته لأنظمة لغته؛ من نظام صوتي، ونظام نحوي، ونظام للمعاني؛ ولذا فهو يتوقع أن يسمع كلاماً يتماشى وهذه الأنظمة جميعا؛ ولكن ليس من الضروري أن يسمع كل ما يتوقع سماعه؛ ومن أجل ذلك فهو يفتش فيما يسمعه عن استشارات تشير إلى الإطار العام لتركيب الجملة، وبالتالي فإنه يتوقع ماهو آت من الكلام.

فمثلا: نحن كمتحدّثين باللّغة العربية، عندما نسمع شخصا يبدأ كلامه قائلا: الرّجل... فإننا نتوقع أن نسمع الخبر؛ لأنّ معرفتنا بلغتنا العربية زوّدتنا بالتراكيب الأساسية للجملة البسيطة، وسواء كنا مثقّفين أو أمّيّين فإنّ في ذهننا أن الجملة البسيطة في اللّغة العربية تتألف من عنصرين هما، المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، كما أننا نعرف أيضا أن المبتدأ يسبق الخبر -غالبا- لذلك فحالما نسمع كلمة «الرجل» تعتبرها مبتدأ وننتظر الخبر الذي يمكن أن يكون كلمة واحدة مثل: «مريض» فتصبح الجملة: الرجل مريض أو شبه جملة: الرجل في البيت. أو فعلا وفاعلا: الرحل يدخن.

1)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهكذا فإنّ معرفتنا بقواعد لغتنا تجعلنا نتوقع ما هو آت من الكلام بناء على معرفتنا أيضا بمعاني المفردات، ولقد دلّت الأبحاث التي اتّبعت هذا المنهج في الدراسة، وخاصة تلك التي قام بها «توم بيفر» (T.G.Bever) في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أن المستمع يسمع ما يتوقع أن يسمعه، ويساعده على هذا التوقع معرفته بأصوات لغته ومعرفته بقواعد لغته، ومعرفته كذلك بمعاني مفردات لغته، وكذلك معرفته بالعالم بوجه عام وبحضارة أمته بوجه خاص[1].

وخلاصة ما سبق ذكره أن المستوى الذي تقوم عليه عمليات التفريق بين الأصوات في اللغة البشرية يتغير كثيرا، ولذلك أشار «فيليب لبيرمان» إلى أن القطع الصوتية تأتي إلينا بمستوى 20 إلى 30 قطعة في الثانية، بينما أسرع مستوى يمكن أن يصل إليه مستوى التعرّف الذي يعتمد عليه بين الأصوات المفردة في التتابع بين سبع وتسع قطع في الثانية. والنظام النظري (Visuel System) يقع تقريبا في المستوى نفسه. ومن أجل ذلك يضيف السامع أو القارئ كما سبق الذكر معلومات من مخزونة الذهني يكمل بما ما يفوته أو ما لم يفهمه، ومعنى ذلك أن ما ينتج عند وضع قطع الجمل في سياق منطوق أو مكتوب ليس هو الجملة التي تنقل أفكاراً محدّدة، وإنّما مشروع جملة، ومجموع هذه المشاريع أو ناتجها يشكل مشروع نص وليس نصًّا، وذلك كله بعد استقرار الأفكار لدى المتواصل معه[2].

---

1)- The Cognitive basis for linguistic structure in « hayes, cognition and The development of language, T.G.Bever, (N.Y.Willey 19970), P184.

- نقلا عن أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 203.

2)- مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 365.

وبعد هذا العرض البسيط لعوامل تكوين الفهم، نخلص إلى أنّه إذا كان تكوين النص، يعتمد على المتلقي الذي يوجه الفعل الكلامي، ويعتمد عليه نجاح الحدث الاتصالي، لا على المنتج، فإن المعاني الأقرب إلى ذهن المتلقي هي التي تكون مفضلة لديه، والشيء نفسه يتحقق عندما يكون للعبارة أو النص أكثر من دلالة، فإنه يختار أكثرها سهولة أو بداهة، ففي الدعاية مثلا؛ عندما يكون للعبارة أكثر من معنى، ويكون أحد تلك المعاني جنسيّا، فإنّ المعنى الجنسي هو الذي يقفز أولا إلى ذهن المتلقي[1].

ولكن ما الفرق بين معنى النص وبين مفهومه؟

في كثير من التصورات الذرعية يفرّق بين معنى النص ومفهومه وذلك أنّ أغلب عناصر النص لها دلالات ذرعية في طرح الحجج مثلا أو صيّغ الخطاب أو طرق الكلام، وحتى في الكلمات المفردة أو الجمل الكاملة التي يكون مضمونها قابلاً للدراسة، ومع ذلك لا يمكن فهمها بشكل صحيح إذا لم يرجع إلى المواقف التي قيلت فيها أو إلى الخلفية المعرفية المرتبطة بها، ومعلوم أنّ كل عنصر في النص له من ناحية المبدأ إمكان ذرعي، والواقع أننا نتكلم من أجل أن نبلغ هدفاً[2].

ومن خلال خلفية المواقف المختلفة، يمكن أن يفرق هنا بين معنى النص بوصفه ذلك المضمون الذي يحتويه النص تركيبا ودلالة (أي ما يوجد في

1)- On the cognitive aspects of the Joke, R.Giora, jornal of pragmatics, 16 (1991), P: 477.

- نقلا عن مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 365.

2)- مقال العلاقة بين فهم القارئ وفهم كاتب النص، ص: 366.

النص فعلاً) وبين مفهوم النص بوصفه الشيء الذي ينقله الـــنص في موقـــف معيّن وبدلا من مفهوم النص يمكن أيضا أن تسمى «الوظيفة الاتصالية».

يستنتج ممّا سبق أن النص يدخل في سياق حدث ينتج في إطـــاره تبعـــا للهدف المقصود، ويفهم في إطاره أيضا، أمّا ما يؤخذ من مفهوم الـــنص أو الوظيفة الاتصالية، فإنه لا يعتمد على النص فقط، بل يجب على المتلقـــي أن يتلقاه من تراكم معقد من معنى النص وعوامل إنتاج الموقف وفهمـــه (يتبـــع إلى ذلك شركاء الاتصال والغرض من الكلام وكذا حدود العلاقـــات بـــين هؤلاء الأطراف)[1].

وبعد هذا، يبدو التباين بين معنى النص ومفهومه في النصوص المنطوقة أكثر جلاء، الأمر الّذي يوضح إعطاء وزن أكبر في حالات الحوار للعوامل غير اللّغوية المساعدة في تحديد المفهوم، خصوصا نبرة الصوت، وتعابير الوجه، والحركـــات الجسمية المصاحبة أكثر من حالات النصوص الأحادية (الكاتب والنص).

وفي النهاية، نخلص إلى أنّ أهمّ الدراسات المشتركة بين العلوم المختلفـــة المتصلة بالخطاب هي تلك الدراسات النفسية اللغوية والاجتماعية اللّغويـــة، والتي كان لها الفضل في وضع الأسس التجريبية والنظرية لتحليل الخطـــاب، وتحديد طبيعة العلميات المعرفية والمستخدمة في إنتاج الخطاب وفهمه، وتخزينه وإعادة إنتاجه، بالإضافة إلى القواعد العرفية العامة، وكذا البلاغـــة الجديـــدة والشعرية والتداولية التي تعدّ أحدث فرع من العلوم اللغوية التي تعنى بتحليل عمليات الكلام والكتابة، ووصف وظائف الأقـــوال وخصائـــصها خـــلال إجراءات التواصل بشكل عام.

1)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.